الفصل الرابع

منهجية الجغرافيا الاقتصادية

منهجية الجغرافيا الاقتصادية البورجوازية وطرقها

إن تشعب مشكلات الجغرافيا الاقتصادية المعاصرة جعل الأستاذ مارتن وب في كتابه عنها يصنفها ثلاثة فروع هي :

- الجغرافيا الاقتصادية الطبيعية
- الجغرافيا الاقتصادية الأصولية
- الجغرافية الاقتصادية الاجتماعية

بالطبع لن ندخل هنا في أي من تفاصيل هذه الفروع الثلاثة ، بل نكتفي بمجرد ذكرها مرجعين من يرغب بالمزيد إلى الهامش رقم (١٦) وكتاب مارتن وب في الموضوع[١] .

كما تنبغي الإشارة أيضاً الى تقسيم هانز بيش ، في كتابه « جغرافية الاقتصاد العالمي »[٢] ميدان الجغرافيا الاقتصادية الى الأقسام الثلاثة التي تشكل فرع الجغرافيا الاقتصادية الأصولية لدى مارتن وب ، عنينا الزراعة والصناعة والخدمات (أنظر مضامينها وأمثلة توضيحية عنها في الهامش رقم (١٧) . هذا في حين قسمها الكسندر في كتابه « الجغرافيا الاقتصادية »[٣] إلى الانتاج والتبادل والاستهلاك ، حيث رأى في الانتاج الأنشطة الثلاثة التي وردت لدى وب وبيش .

أما في التبادل فرأى النقل والملكية ؛ بمعنى نقل السلع وانتقال الملكية من البائع الى الشاري . يبقى الاستهلاك ، الذي يشكل المرحلة النهائية من الانتاج ويعتبر في

---

(١) M J Webb, Economic Geography, A Frame work for a disciplinary definition in Economic Geography, vol 37, 1961, p. 254-57

(٢) H. Boesch , A Geography of World Economy, p 112

(٣) J W Alexander, Economic Geography, Prentice Hall London 1963, pp 5-7

(Alexander, Economic Geography p .)

الوقت نفسه سبباً له ويصبح بالتالي محور وهدف النشاط الاقتصادي برمته (للمزيد من التفاصيل هنا يراجع الهامش رقم (١٨)) .

فكما نرى فوب أقرب الى الجغرافيا وبيش والكسندر الى الاقتصاد . كذلك بيش نظر الى القطاعات الاقتصادية الثلاث المعروفة في حين نظر الكسندر الى النشاط الاقتصادي . وقد أدى ذلك الى اختلاف جزئي بينهما ـ بيش والكسندر ـ بالنسبة للخدمات ، حيث هي إنتاجية في القطاع الثلاثي وغير انتاجية في التبادل والنقل والتجارة لدى الكسندر ، في حين هي قسم من الانتاج المباشر وغير المباشر لدى بيش ، على اعتبار أن عملية نقل السلع والأفراد أدت الى خلق قسم ضخم من الصناعة هو صناعة النقل البري والبحري والجوي .

بالمناسبة،الماركسية لا ترى في الخدمات قطاعاً منتجاً ، وترى في الواقع قطاعي الزراعة والصناعة المنتجين وقطاع الخدمات غير المنتج . مع الاشارة الى التيار القديم المميز لنقل البضائع المنتج هنا عن نقل الركاب غير المنتج وكذلك التيار الجديد لدى الباحثين الشباب، الذين أخذوا يرون في بعض الصناديق الاجتماعية من الخدمات نشاطاً منتجاً .

ومع ذلك فمن المراجع التقليدية القديمة في الجغرافيا الاقتصادية موسوعة العالم شيزولم (Chisholm) والمعروفة باسم الجغرافيا التجارية (Commercial Geography) . وكانت الطبعة الأولى لهذا الكتاب عام ١٨٨٩ ، ولا تزال تجدد طبعاته حتى اليوم وبلغت سنة ١٩٦٦ ثمانية عشر طبعة[٤] (١٩) . ويضم هذا الكتاب ثلاثة موضوعات هي :

ـ الحقائق العامة التي تتعلق بانتاج وتوزيع وتبادل السلع
ـ الدراسة التفصيلية الموضوعية لكل سلعة على حدة .
ـ الدراسة الاقليمية لمناطق مختارة من العالم ، لإظهار الملامح الاقتصادية العامة لكل منطقة[٥] .

فالواقع ان هذه الموضوعات الثلاثة الكبرى ، هي التي أرست الأسس ، التي اعتمد عليها الباحثون في تناول موضوعات ومضمون الجغرافيا الاقتصادية بالدراسة، فأصبحنا أمام مناهج الجغرافيا الاقتصادية الثلاثة التالية ، التي حددها العالم الجغرافي شو :

ـ المنهج الأصولي The principle Approach

---

(٤) د. حسن أبو العينين ، الموارد الاقتصادية ص ١٨ .
(٥) نقلاً عن د. حسن أبو العينين ، الموارد الاقتصادية ، ص ١٨ .

- المنهج الموضوعي The Topical Approach
- المنهج الأقليمي[٦] The Regional Approach

في حين أن باترسون لخص مضمون الجغرافيا الاقتصادية ، بالاستناد الى دراسات الأستاذ شيزولم ، في المناهج الثلاثة التالية :

- دراسة العوامل Factors
- دواسة السلع Commodities
- الدراسة الاقليمية[٧] Regional

على أن معظم دراسات الجغرافيا الاقتصادية الحديثة تتفق على الأخذ بالمناهج الرئيسية الخمسة التالية ، ولكل منها مؤيدون ومحبذون أو معارضون .

١ - المنهج الأقليمي
٢ - المنهج المحصولي أو السلعي — المنهج الموضوعي
٣ - المنهج الحرفي :
٤ - المنهج الأصولي
٥ - المنهج الوظيفي

الواقع اننا أصبحنا هنا تجاه الجغرافيا الاقتصادية التطبيقية أو ما يطلق عليه أيضاً لدى كثير من الجغرافيين والباحثين « الموارد الاقتصادية » خصوصاً إذا ما وضعنا جانباً المنهج الوظيفي . هذا في حين أن موضوع كتابنا هو في الأساس نظري ،وليس عبثاً إضافتنا كلمة « المقدمة » الى العنوان : « الجغرافيا الاقتصادية والسياسية والسكانية » . إنما ضرورة البقاء في إطار المنهجية المقارنة ، التي اعتمدناها في الدراسة والبحث ، يفرض علينا استعراض هذه المناهج الجغرافية الاقتصادية المذكورة ، سيما وان التطبيق - الملموس - هو المنطلق للوصول الى النظري بالرغم من العلاقة الجدلية بينها ، بالإضافة الى وجود المنهج الوظيفي كما أسلفنا . بعد ذلك نعود الى استعراض المنهج الماركسي ، كما أشرنا سابقاً .

١ - المنهج الاقليمي

وهو كما يدل عليه نعته يهتم بالدراسة الاقتصادية - بمعنى الموارد الاقتصادية - لمنطقة ما أو اقليم محدد ما من سطح الكرة الأرضية . وذلك بفرض إبراز الملامح الاقتصادية العامة لهذا الاقليم وتبيان شخصيته الاقتصادية المميزة له عن غيره من الأقاليم المجاورة .

---

(٦) E.B. Shaw, World Economic Geography , Prentice Hall, N.Y 1955

(٧) J.H. Paterson, Land, Work and Ressources, Arnold, London 1972 (فيما بعد ، . . . Paterson, Land, Work and Ressources p)

وقد « يشمل هذا الاقليم الاقتصادي مناطق واسعة من سطح الأرض تتمثل في قارة أو في قارتين من قارات العالم مثل اقليم الاتحاد السوفييتي أو في جزء من قارة أو في جزء من دولة ما »[٨] .

كما تنبغي الإشارة الى أن التقسيم الأقليمي ليس بثابت ، في الكثير من الحالات ، وذلك لطبيعة الحدود نفسها ، إذ أن الحدود الطبيعية لا تظهر ، أحياناً كثيرة ، كحدود فاصلة واضحة المعالم ، بل تظهر في صورة مناطق انتقالية واسعة بين اقليم وآخر . بالإضافة الى ذلك فالحدود البشرية ليست بثابتة أيضاً ، كما أنها أقل وضوحاً واستمراراً من الحدود الطبيعية .

ومثالنا على ما ذكرنا بالنسبة لتحديد الاقليم « اقليم دلتا النيل »في مصر ، والمتميز عن غيره من الأقاليم الاقتصادية الأخرى في البلاد . ويتناول الباحث في الدراسة هنا أثر كل من الموارد الطبيعية والبشرية في الإستثمار الاقتصادي للأقليم وتكوين تركيبه الاقتصادي العام .

كما يساعد المنهج الاقليمي على إبراز القيمة الإقتصادية للاقليم ، وبالتالي « فمثل هذا المنهج يعطي الدارس في النهاية قيمة حقيقية للاقليم الذي يدرسه . فهو يوضح التشابك الاقتصادي في الاقليم مبيناً تكامله أو نواحي النقص فيه »[٩] . كذلك فإن المنهج الأقليمي المذكور يساعد على معرفة امكانيات موارد الأقليم الطبيعية ، التي تساعده على المساهمة ، في المستقبل القريب أو البعيد ، في تقدم الحضارة البشرية ودفعها الى الأمام ، في معارج الرقي والتقدم ، وبالتالي ايضاح اللوحة الاقتصادية العامة للأقاليم الاقتصادية في العالم ؛ الأمر الذي يؤدي الى اظهار أوجه الشبه وكذلك الاختلاف فيما بين الأقاليم الاقتصادية في هذا العالم . وتسهم الدراسة الاقتصادية هنا في جمع المعلومات المختلفة ، التي تهم المختصين في شؤون التخطيط والتنظيم الاقليميين ، وإيضاح المشاكل الاقتصادية والاجتماعية للأقليم ، كبناء الطرق والجسور والموانىء والمطارات واصلاح الأراضي البور والعناية الصحية الخ . . ، ومن ثم اقتراح الحلول بالطرق السهلة والاقتصادية المتكافئة مع امكانيات الأقليم المعني وحاجاته .

كما تنبغي الإشارة الى أخذ بعض الكتاب بالمنهج الاقتصادي الاقليمي تحت تأثير الشعور القومي . وهنا يرتبط المنهج الاقليمي بالظروف السياسية ومحاولة إظهار الشعور

---

(٨) د. حسن أبو العينين ، جغرافية العالم الأقليمية ـ آسيا الموسمية وعالم المحيط الهادى ، مكتبة النهضة العربية ، الطبعة الخامسة ، بيروت ١٩٧٩ ، ص ٤٤ (فيما بعد د. حسن أبو العينين ، جغرافية العالم الاقليمية ص . .)

(٩) نصر السيد نصر ، قواعد الجغرافيا الاقتصادية ، القاهرة ١٩٦٠ ، ص ١٩ـ ٢٠ (فيما بعد نصر السيد نصر ، قواعد الجغرافيا الاقتصادية ص . . .) .

القومي للدول المختلفة . وغالباً ما تساهم حكومات الدول المعنية هنا في إظهار الشعور القومي لشعوبها فتصدر الاطالس الاقليمية الاقتصادية لهذه الغاية (أطلس اسكتلندا عام ١٨٩٥ وأطلس فنلندا عام ١٨٩٩ وأطلس كندا عام ١٩٠٦) ، كما تساعد الباحثين في أعمالهم الاقتصادية الاقليمية ، التي تظهر الشخصية القومية للاقليم (الدراسات الاقتصادية للوطن العربي والاتحاد السوفييتي والمعسكر الشيوعي والقارة الهندية الخ . .) . وهذا يذكرنا بالجيوبوليتكا ، على أثر تضخيم الموضوع هنا ، بحيث ينمو على الديمغوجيا والكذب وغش الخرائط الخ . . ، مما سوف نرى في الفصل العاشر ـ الجيوبوليتكا من القسم الثاني ـ الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا من هذا الكتاب .

وقد ازدادت أهمية المنهج الاقليمي في الدراسات الاقتصادية ، بعد الحرب العالمية الثانية وظهور التكتلات الاقتصادية الكبرى ، التي لها تأثيرها الملموس في الاقتصاد العالمي ، أمثال السوق الأوروبية المشتركة ومجلس التعاضد الاقتصادي والمنطقة الأوروبية للتجارة الحرة والسوق المشتركة بين دول أميركا الوسطى والسوق العربية المشتركة الخ . . .

هذا وتنبغي الإشارة بمناسبة الحديث عن المنهج الأقليمي ، الذي انتهينا منه هنا ، إنما لنا عودة إليه في المنهجية الماركسية ، التي يعتبر محورها الأساسي والمبدأ الأول والأساسي كذلك من مبادئها الثلاثة ، وإن كان بمضمون آخر ، غير الذي عرضنا الآن ؛ تنبغي الإشارة الى أن الجغرافيا الاقتصادية في بداياتها الأولى وانطلاقاً من زمن العالم الجغرافي كارل ريتر (C. Ritter) كانت عبارة عن توزيع الانتاج في العالم توزيعاً محصولياً ، مما أدى الى ظهور الجغرافيا التجارية ، التي أشرنا إليها آنفاً في النص والهامش ، بمناسبة تسمية المادة : الجغرافيا الاقتصادية (أنظر الفصل الأول وهوامشه) وأيضاً بمناسبة التمهيد للمنهجية البورجوازية في الجغرافيا الاقتصادية (أنظر الفصل الرابع الذي بين أيدينا وهوامشه) . على أن مبدأ السببية اتسع الأخذ به في البحث في الجغرافيا الاقتصادية فيما بعد ، وبه فسر نشوء الصناعة في مكان ما ، لإرتباطها بمصادر الثروة المعدنية أو الطاقة المحرقة في هذا المكان نفسه .

وبعد مبدأ السببية هذا ظهر مبدأ آخر أهم وأشمل هو مبدأ التفاعل المتبادل بين المكان الطبيعي والإنسان . وقد تجلى هذا المبدأ بوضوح كلي لدى الجغرافيين الألمانيين لوتجز (١٩٢١) وهاسنجر (١٩٣٣) . ولو تجز هو واضع مصطلح « الاقليم الاقتصادي » : (Economic Region) [١٠] ، إنما بغير معناه في النظام الاشتراكي

---

(١٠) نقلا عن د. محمد رياض ود كوثر عبد الرسول ، الجغرافيا الاقتصادية ص ١٧ ـ ١٨ .

بالطبع . وقد عرّف ماكرتي (M.H. Macarty) الاقليم الاقتصادي على أنه « مناطق جغرافية تتفق فيما بينها بأنها في نفس مرحلة التقدم الاقتصادي » وقد قسّم مراحل التقدم الاقتصادي الى مرحلة الصيد والجمع والالتقاط ومرحلة استخراج المعادن ومرحلة الرعي ـ بدائي وعلمي ـ ومرحلة الزراعة ومرحلة الصناعة ومرحلة التجارة والخدمات[١١] . وأوضح هاسنجر هذه الفكرة مؤيداً مصطلح الأقليم الاقتصادي قائلاً « ان مهمة الجغرافيا الاقتصادية هي دراسة العلاقة بين الاقتصاد والمكان الجغرافي ، وهدفها يجب أن يكون تقسيم سطح الأرض الى أقاليم اقتصادية ودراسة أشكال ومميزات هذه الأقاليم »[١٢] .

٢ ـ المنهج المحصولي أو السلعي

إن هذا المنهج أقدم وأسهل مناهج الدراسة في الجغرافيا الاقتصادية ، ويكاد لا يخلو كتاب في الجغرافيا الاقتصادية منه عند معالجة محصولية الانتاج لمختلف السلع . وقد شكل جوهر الجغرافيا التجارية ، التي سبقت الجغرافيا الاقتصادية ، كما أشرنا الى ذلك آنفاً . وهو يهتم بدراسة سلعة معينة ما من الموارد الاقتصادية من حيث توزعها الجغرافي ومناطق انتاجها الرئيسية وكذلك استهلاكها الخ . . . ، بكلمة كل ما يشكل إطار الجغرافيا الاقتصادية التطبيقية أو الموارد الاقتصادية في نهاية المطاف ، وهي التسمية الأصح ، سيما وأنها تمييزٌ بارز وهام للجغرافيا الاقتصادية التطبيقية عن الجغرافيا الاقتصادية النظرية .

وبالإمكان تحديد العناصر الأساسية التي يأخذ بها الباحث ، عندما يتناول المنهج المحصولي أو السلعي بالدراسة لسلعة ما ، بالإجابة على الأسئلة التالية :

ـ أين يمكن أن تنتج السلعة ؟
ـ أين تنتج السلعة فعلاً ؟
ـ لماذا تنتج السلعة في بعض المناطق ولا تنتج في بعضها الآخر ؟
ـ كيف يتم انتاج السلعة ؟ (٢٠)

فبناء عليه تنحصر الاجابة الكاملة ، في دراسة سلعة اقتصادية ما ، باتباع المنهج الموضوعي (٢١) بالاستفسار بأدوات الاستفهام التالية .

أين يمكن ؟ أين يوجد ؟ لماذا ؟ كيف ؟

ففي دراسة شو لغلة معينة ما زراعية أو معدنية ، نجده « يبدأ بالتعريف بطبيعة الغلة والنواحي التي تستخدم فيها مع الإشارة الى تاريخ ظهورها واستخدامها . ثم

---

(١١) نقلاً عن المرجع السابق نفسه ص ١٨ .
(١٢) نقلاً عن المرجع السابق نفسه ص ١٨ .

ينتقل الى تفصيل العوامل المختلفة التي يشترط توفرها في انتاج هذه الغلة وتطبيق هذه العوامل على جهات العالم المختلفة لتحديد أيها أصلح لانتاجها . ثم يميز بين من ينتجها فعلاً ومن لا ينتجها من هذه المناطق الصالحة ، موضحاً الأسباب في كل حالة سواء أكانت طبيعية أم بشرية ، كالتعرض لأمراض معينة أو آفات أو حدود بشرية خاصة . ثم ينتقل الى تفصيل كيفية انتاج هذه الغلة في كل منطقة ، مع توضيح مركز كل منطقة في عالم الانتاج . وهنا يشير الى جميع مراحل الانتاج ، التي تمر بها السلعة ، حتى تصل الى يد المستهلك الأخير . ويختم الدراسة بتوضيح مركز القوى الرئيسية في العالم في انتاج هذه السلعة »[١٣] .

كما أن شو ، الذي أطلق على المنهج المحصولي اسم المنهج الموضوعي (المتضمن السلع والحرف وبالتالي المنهجين السلعي والحرفي) يقسمه الى قسمين :

- المنهج المحصولي العام ، الذي يقوم على دراسة المحصول الواحد (أو السلعة الواحدة) في العالم ككل ، بدأً بالشروط الطبيعية والبشرية للانتاج وانتهاءً بالإستهلاك ، مع الايضاح في الوقت نفسه لمراكز القوى الرئيسية في الانتاج والتجارة .
- المنهج المحصولي الاقليمي ، وهو يتناول دراسة النشاط الاقتصادي المرتبط بغلة معينة في منطقة بالذات ؛ وقد اختار شو لتوضيحها نطاق الذرة في الولايات المتحدة الأميركية . فدرس الذرة كغلة تدخل ضمن دورة زراعية تشمل مجموعة من الغلات - تدرس ربما بتفصيل أقل - ثم درس كل ما يقوم على هذه الغلة من نشاط اقتصادي في المنطقة - زراعياً كان أو صناعياً . فتربية الحيوان وصناعة حفظ اللحوم تدخل في دراسة الجغرافيا الاقتصادية لنطاق الذرة في الولايات المتحدة الأميركية »[١٤] .

فكما نرى يوجد هنا تداخل في المنهج المحصولي أو السلعي مع المنهج الاقليمي ، كما كان الأمر بالنسبة للمنهج الاقليمي في دراسته للمحصول أو السلعة . فالواقع أن المناهج هنا لتوافقية الدراسة والبحث تستعرض منفردة ، أما الحياة ، فكما يبدو لنا وكما هو واقع الحال ، فتشملها متداخلة مع بعضها البعض ، في واقعيتها المعاشة .

٣ - المنهج الحرفي

وهو يهتم بدراسة أوجه النشاط الاقتصادي للانسان على سطح الأرض ، أو بمعنى آخر دراسة الحرف التي يقوم بها الانسان ، مثل الصيد والرعي والزراعة

---

(١٣) نقلاً عن نصر السيد نصر ، قواعد الجغرافيا الاقتصادية ، ص ٢٢ .

(١٤) نقلاً عن المرجع السابق نفسه ، ص ٢٢ - ٢٣ .

والتعدين والصناعة والتجارة ، حيث تدرس العوامل الجغرافية ، التي أدت الى ظهورها وأسباب استمرار البعض منها في اقليم ما وتغيرها في آخر .

كما تنبغي الإشارة الى الأخذ بالحرف هنا في الترتيب التاريخي ، بمعنى الأقدم فالأحدث . ويعتبر كتاب جونز ودراكنفالد[١٥] بعنوان الجغرافيا الاقتصادية مثالاً واضحاً لهذا المنهج ، حيث يتناول المؤلفان الموضوع حرفياً مبتدئين بالصيد البري والبحري فالحرف العائدة للغابات وصناعة الأخشاب يليها تلك المرتبطة بالرعي القديم فالحديث ثم حرفة الزراعة فالتعدين فالصناعة وأخيراً التجارة والنقل .

والشيء الأهم هنا هو الإشارة للتطورات التكنيكية والتكنولوجية لكل حرفة منذ عرفها الإنسان ، في الزمن البعيد حتى الأخذ بها بأحدث تكنيك العصر الحديث . فمثلاً الصيد البحري يدرس على حدة الصيد بالوسائل القديمة عند الجماعات البدائية ثم الصيد التجاري الذي يستخدم السفن والشبَاك الميكانيكية ووسائل التعليب الآلية . أما بالنسبة للزراعة فيدرس المؤلفان الزراعة البدائية فالزراعة من أجل الاكتفاء الذاتي ثم الزراعة من أجل التبادل ، حيث يدخل العامل التجاري أو الزراعة من أجل الانتاج البضاعي . وهنا يخصصان من أجل الانتاج البضاعي والزراعة التجارية قسمين كبيرين هما الزراعة التجارية في الأقليم المداري وزراعة محاصيل الألياف ، حيث داخل كل قسم يدرسان كل محصول على حدة مثل الكاكاو والبن والمطاط والقطن والكتان والحبوب الخ . . .

ومع ذلك فهما لا يقتصران على المنهج المحصولي أو السلعي ، كما نرى في هذا المثل ، بعد الأخذ بالمنهج الحرفي ، الذي يتبدى كتاريخ تكنيك وتكنولوجيا الحرف في العالم ، بل يأخذان بدراسة أنواع أخرى من الزراعة ، في الاطار الأقليمي ، كزراعات اقليم البحر الأبيض المتوسط وزراعة الحبوب الغذائية في الأقليمين الجاف وشبه الجاف والزراعة المختلطة ، بمعنى مع تربية الحيوانات في اقليم شمال غرب أوروبا وكذلك كندا .

وللمزيد بالنسبة لهذا المنهج الحرفي وتداخله مع المنهج المحصولي وأيضاً الأقليمي ، وكما رأينا وذكرنا الآن ، بالامكان مراجعة كتاب جونز ودار كتفالد الآنف الذكر .

يستنتج مما استعرضنا وذكرنا واقعية هذين المؤلفين لأخذهما بأكثر من منهج في الدراسة والبحث ، حسب الحاجة التي تستوجب ذلك . لكنهما لا ينفردان بهذه الرؤيا الواقعية في البحث العلمي ، بل يشاركهما فيها العديد من الجغرافيين الاقتصاديين

---

(١٥) C.F. Jones and G.G. Darkenwald, Economic Geography, N.Y. 1954

والباحثين ، نذكر منهم على سبيل المثال الكسندر صاحب كتاب الجغرافيا الاقتصادية[١٦] .

هذا وقد صنف باترسون في كتابه « الأرض والعمل والموارد »[١٧] ، الذي يتناول أشكال الحرف أو الأنشطة الاقتصادية ، صنف هذه الأنشطة الاقتصادية الى ثلاث مجموعات هي :

- الأنشطة الاقتصادية أو حرف المرتبة الأولى ؛ حيث تناول نشاط الانسان الاقتصادي المباشر على موارد البيئة الطبيعية كالجمع والالتقاط والصيد البري البدائي والصيد البحري البدائي وقطع الأخشاب والزراعة والرعي والتعدين .
- الأنشطة الاقتصادية أو حرف المرتبة الثانية ، حيث يستغل الإنسان موارد المرتبة الأولى لانتاج موارد جديدة عن طريق التصنيع ، فيزيد بالتالي من قيمة سلع الأنشطة الاقتصادية ذات المرتبة الأولى ، التي يغير شكلها .
- الأنشطة الاقتصادية أو حرف المرتبة الثالثة ، حيث الحرف المتطورة كتقديم الخدمات التي تشمل النقل والمواصلات والاتصالات والتجارة والتوزيع والخدمات المالية والإدارية .

٤ ـ المنهج الأصولي

وهو كما يدل عليه نعته يهتم بالأصول ، بالأسس والمبادىء والقوانين الاقتصادية ومستلزمات الاستثمار الاقتصادي للسلع المختلفة . فبالنسبة للزراعة مثلاً لا بد من توفر المياه ـ بالري والمطر ـ وجودة التربة ، بالاضافة الى الأيدي العاملة بالطبع ، والتي لا غنى عنها للقيام بهذا النشاط . وبالتالي لا يمكن إقامة الأراضي الزراعية الواسعة النطاق في مناطق الصحارى الجافة ، الخالية من المياه ، وكذلك في المناطق القطبية ، حيث الحرارة منخفضة لدرجة التجمد . كذلك الأمر بالنسبة للتعدين ، إذ لا يمكن للانسان أن يستغل المعادن أينما وجدت وكيفما وجدت . لذلك لا بد من توافر بعض الشروط الأساسية هنا ، والعائدة لنسبة تواجد المعدن بحد أدنى في الخامات ولكيفية وجوده وتواجد الخامات ـ على السطح أو في العمق ـ وكذلك لكمية وحجم المعدن في التكوينات الصخرية ، مما يحدد الاحتياطي . كل هذا بغض النظر عن الشوائب في الخامات ووفرة اليد العاملة وتوفر وسائل النقل وأثر الاستخراج على البيئة الطبيعية .

كما تنبغي الاشارة الى أن هذا المنهج ـ المنهج الأصولي ، نادراً ما يؤخذ به بمفرده ، بل غالباً ما يكون مقروناً بالمنهج الموضوعي بشقيه السلعي والحرفي وممهداً

---

(١٦) J.W. Alexander, Economic Geography, Prentice Hall, London, 1963

(١٧) J.H. Paterson, Land, Work and Ressources, Arnold, London 1972

الطريق له ، على الأصول أو الأسس والقوانين الاقتصادية . وبذلك فهو يتناول في الأساس البنية الاقتصادية والعوامل المؤثرة بها طبيعياً وبشرياً وما ينتج عن ذلك من قوانين تتحكم في الانتاج .

وبهذا الصدد يقسم العالم الجغرافي هنز بيش في كتابه « جغرافية الاقتصاد العالمي »[١٨] العالم الى أقاليم بشكل متداخل ، بمعنى يقسم العالم أولاً الى أقاليم طبيعية لم يتدخّل فيها الانسان وثانياً الى أقاليم تدخّل فيها الانسان . ثم يعود إلى القسم الأول فيقسمه الى أقسام ، بالاستناد الى احتمالات الاستثمار المتوقعة في المستقبل ، من قبل الانسان بالطبع . وكذلك القسم الثاني يقسمه الى أقسام ، بالاستناد الى مستوى درجة تدخل الانسان وتأثيره ، في الأقليم بالطبع . بعد ذلك داخل كل قسم من أقسام الأقسام ، التي ذكرنا ، يدرس كل من العوامل الطبيعية وكذلك البشرية ، إنما في وحدة تأثيراتها المتبادلة ، وأحياناً أخرى منفردة .

ويخص بيش الانتاج الزراعي النباتي وكذلك الحيواني بهذا المنهج ، نظراً للتداخل بينهما وكذلك للتداخل والتأثير الشديد للعوامل الطبيعية هنا على الانتاج .

وقد ورد هذا المنهج عند شو ، عندما أشار الى القوانين الأساسية ، التي تتحكم في الانتاج وذكر منها القانونين الأساسيين التاليين :

١ ـ ظروف البيئة الطبيعية تضع حدوداً واضحة لامكان السكن والانتاج في جهات العالم المختلفة أو أن انتاج غلة بالذات يقتضي ظروفاً طبيعية معينة ، وإذا حاولنا تطبيقها على جهات العالم المختلفة ، أمكننا تحديد المناطق التي يمكن لهذه الغلة أن تنتج فيها وأمكننا أن نحذف المناطق غير الصالحة » .

« وفي دراسة الانتاج التعديني نجد شروطاً معينة تحدد طريقة الاستغلال وبالتالي تحدد التكلفة وحجم الانتاج وعمره كما يتحدد شكل الاستقرار البشري في المنطقة »[١٩] .

٢ ـ « العوامل البشرية تلعب دوراً هاماً في تنوع الاستغلال وتحدد السكن والانتاج في مناطق دون غيرها حتى ولو تشابهت في ظروفها الطبيعية . ومن العوامل البشرية التي يذكرها الاستاذ نصر وتؤثر على الانتاج : المستوى الفني والمعيشي للسكان والإستقرار السياسي والاقتصادي أو الحرب والقلاقل والثورات والعقائد التي تساعد على الاتجاه الى أنواع من الانتاج أو الانصراف عنها ، مراكز الإستهلاك

---

(١٨) H. Boesh, A Geography of World Economy, P.P. 113- 115

(١٩) نقلاً عن نصر السيد نصر ، قواعد الجغرافيا الاقتصادية ص ٢٣ ـ ٢٤ .

ودورها في تحديد أنواع المحاصيل أو نوع التجارة أو تركز الصناعية فيها »[٢٠] .

فكما نرى فنظرة هذا المنهج ، بالرغم من الجدلية التي يأخذ بها ، سيما عند بيش ، تعود ، بفصلها العوامل الطبيعية والبشرية في قانونين أساسيين ، للتخلي عن الجدلية والخضوع للطبيعة في الأول لدرجة الحتمية وفي الثاني للانسان لدرجة الإمكانية ، بمعنى الحتمية الجغرافية والامكانية الجغرافية . وهذا يناقض في الحقيقة الواقع الحياتي المعاش ، حيث هناك فعل وردة فعل بين الانسان والطبيعة ، هناك علاقة جدلية بينهما . وهذه العلاقة الجدلية هي في أساس المنهج الماركسي ، الذي يرى في طريقة انتاج الخيرات المادية المقرر ، في نهاية المطاف وليس الطبيعة لوحدها من جهة والإنسان لوحده من جهة ثانية . إنما الأولى يمكن أن تساعد أو تعيق وكذلك الثاني .

٥ ـ المنهج الوظيفي

بالإمكان اعتبار هذا المنهج من أحدث المناهج في دراسة الجغرافيا بشكل عام والجغرافيا الاقتصادية بشكل خاص . وذلك لأنه ينطلق من التركيب الوظيفي للنظام الاقتصادي القائم ، الأمر الذي يستتبع الأخذ بعين الاعتبار هنا التطور التاريخي والتأثير المتطور للمجتمع على الانتاج وكذلك التجارة . وقد أدى هذا المنطلق الى تبيان عدة مستويات لوظيفية النظام الاقتصادي أمكن ترتيبها حسب التسلسل التاريخي .

ففي المجتمعات البسيطة ، حيث المزارع منعزلة عن بعضها البعض ، فإن الانتاج المحلي يكون لكفاية الحاجة المحلية في الاستهلاك ، وبالتالي فإن الوظيفة الاقتصادية هنا للانتاج وكذلك الاستهلاك ، تكون في أدنى مستوى ، لعدم تعقد وتشابك وظائف الانتاج والتجارة والتسويق ، وحتى شبه انعدام هاتين الأخيرتين . هذا في حين أن الصناعة والخدمات تتصفان وتتميزان عن الزراعة بارتباطات وظيفية أكثر تعقداً وتشابكاً وتشمل القطاعات الاقتصادية الثلاثة في النظام الاقتصادي القائم .

بالإضافة الى ما ذكرنا فإن الإرتباط الوظيفي للزراعة بالنظام الاقتصادي يكون بسيطاً وغير معقد ، إذ ما كان الإنتاج فيها من أجل الكفاية الذاتية ، في حين يكون معقداً متشابكاً ، إذا ما كان الإنتاج فيها بضاعياً ، بمعنى موجهاً للسوق للتجارة المحلية أو الداخلية والخارجية أو الدولية .

كما أن هناك عدداً من العناصر الهامة داخل التركيب الوظيفي لأي نشاط اقتصادي ، منها نظام ملكية الأرض الزراعية أو وسائل الانتاج والمستوى الذي يعمل عليه الفرد داخل البناء الإقتصادي .

فبالنسبة لنظام ملكية الأرض أو الوسائل الزراعية « نظراً للتطور التاريخي

---

(٢٠) د. محمد رياض ود. كوثر عبد الرسول ، الجغرافيا الاقتصادية ، ص ٣٤ ـ ٣٥ .

للملكية فإن وظائفها مختلفة تاريخياً ومكانياً ، وبالتالي ارتباطاتها بالتركيب أو البناء الاقتصادي متغيرة وليست ثابتة . فعند معظم الشعوب الزراعية نجد ملكية الأرض وأدوات الانتاج الأساسية فردية ، ولكن عند الجماعات البدائية وفي بعض النظم السياسية المستحدثة تبدأ الملكية من مستوى الجماعة والعشيرة ولا يصبح للملكية الفردية مكان ولا وظيفة داخل البناء الإقتصادي . وفي خلال عهود أمراء الاقطاع في أوروبا كانت الملكية الصغيرة والكبيرة تنتهي في وظيفتها الى حدود القوانين الاجتماعية السائدة ، التي كانت تشرع للاقطاعيين سلطاناً على المزارعين »(٢١) .

أما بالنسبة للمستوى الذي يعمل عليه الفرد داخل البناء الاقتصادي « ففي المجتمعات البدائية نجد الفرد يعمل على مستوى الجماعة والعشيرة ، وفي مجتمعات الزراعة البدائية يعمل الفرد على مستوى مزرعته ، وفي مناطق الزراعة الكثيفة في الدول المتخلفة ذات الانتاج من أجل الكفاية الذاتية والمزارع المنعزلة يعمل الفرد أيضاً على مستوى مزرعته . وفي هذه الحالات وغيرها فإن وظيفة الفرد بسيطة غير معقدة لقلة تشابكها بغيرها من الوظائف الانتاجية . وعلى العكس من ذلك فإن الفرد في الدول المتقدمة يعمل على عدة مستويات من الوظائف نظراً لترابط الانتاج في هذه الحالات بالسوق والاستهلاك الدوليين . ويزيد على ذلك أنه في الوقت الحاضر نجد الفرد في معظم الدول يعمل على مستويات عدة تبدأ بمستواه الفردي وتنتهي بالمستوى القومي أو الاقليمي أو الدولي »(٢٢) .

أولاً : هذا المنهج الوظيفي حديث وجديد ولا يوجد في كل كتب الجغرافيا الإقتصادية البورجوازية عكس المناهج السابقة التي استعرضنا والتي توجد في معظم الكتب البورجوازية للجغرافيا الإقتصادية .

ثانياً : هذا المنهج تخريج بورجوازي للمنهج أو بالأحرى المنهجية الماركسية من دون ذكرها وتشويه للتسلسلية التاريخية للأنظمة الاقتصادية ـ الاجتماعية ـ المشاعية البدائية ، الرق ، الاقطاع ، الرأسمالية ، الإشتراكية ـ عبر البحث في الملكية وفي مستوى الفرد وارتباطاته بالانتاج .

فبالنسبة للملكية يجري الحديث عن ملكية الأرض وأدوات الانتاج المستعملة فيها ولا يرد ذكر لملكية وسائل الانتاج في الصناعة وكذلك النقل وباقي الخدمات . كذلك الأمر بالنسبة للحديث عن الملكية وقرن عدم وجودها عند الجماعات البدائية

---

(٢١) H. Boesch, A Geography of World Economy p. 10- 17
نقلاً عن د. محمد رياض ود. كوثر عبد الرسول ، الجغرافيا الاقتصادية ، ص ٣٥ ـ ٣٦ .

(٢٢) نقلاً عن د. محمد رياض ود: كوثر عبد الرسول ، الجغرافيا الاقتصادية ، ص ٣٥ ـ ٣٦ .

ببعض النظم السياسية المستحدثة . هل صحيح أن المؤلفين ـ د. محمد رياض ود. كوثر عبد الرسول ـ الآخذين عن المؤلفين الانكليز لا يعرفان هذا النظام الجديد بتنوعاته الثانوية ، وليس النظم كما يذكران ، ألا وهو الإشتراكية ، بما فيها من خلافات غير جذرية بين الاتحاد السوفييتي والصين ويوغسلافيا بشكل أساسي ، بالنسبة للمفهوم والنظرية الاقتصادية بالطبع ، على اعتبار ان القاسم المشترك الأكبر بين كل الدول الإشتراكية هو الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج .

أما بالنسبة لمستوى الفرد وارتباطاته بالإنتاج فهي عبارة استحدثت لتحل ، على ما يبدو لنا ، محل الحديث عن تطور الانتاج نتيجة تطور قوى الانتاج ، الى مستوى الانتاج الجماعي في الدولة فالدولي ـ الاقليمي بين الدول في قارة معينة (السوق الأوروبية المشتركة ، السوق الأفريقية الخ . .) ، فالدولي بين الدول على النطاق العالمي (الشركات المتعددة الجنسيات ، شركات النفط العالمية ، رأس المال المالي العالمي الخ . .) .

ثالثاً : هذا المنهج هو محاولة الإرتقاء الى المستوى العام لتطور الجغرافيا الاقتصادية بإضافة ما هي عليه من مستوى رفيع في النظام الإشتراكي ، إنما بقاموس بورجوازي متعمد ، لعدم إعطاء الصدارة لهذا النظام الجديد : الاشتراكية والخوف من رؤية الحقيقة المتفوقة فيه على تلك التي في النظام الرأسمالي .

نكتفي بهذا القدر من التعليق هنا سيما وأننا سوف نتناول « الأسس النظرية للجغرافية الاقتصادية في النظامين الرأسمالي والاشتراكي » في الفصول اللاحقة (السادس والسابع والثامن) حيث التسليط الكشاف للضوء على الموضوع والمقاربة المقارنة له ، كما هو دأبنا دائماً .

فكما يتضح مما استعرضنا ومن بعض التعليقات والملاحظات التي سطّرنا فإن هذه المناهج غير منفصلة عن بعضها البعض وغالباً ما يعمل بأكثر من واحد أو اثنين منها معاً . هذا مع الإشارة إلى إمكانية جمعها كلها للعمل بها مشتركة ـ كما هي في الواقع الحياتي المعاش ـ في نطاقي العام والخاص أو الأقليمي . كما تنبغي الإشارة مجدداً الى أنها ذات صفة تطبيقية ملموسة أكثر منها نظرية ـ سيما الثلاثة الأولى منها ـ، الأمر الذي يستنتج منه استحالة صياغة نظرية منهجية موحدة بالنسبة للجغرافيا الاقتصادية البورجوازية في حين أن الأمر ممكن بالنسبة للجغرافيا الاقتصادية الماركسية كما سوف نرى . أخيراً لا بد من الإشارة الى الأخذ بهذه المناهج التطبيقية بمجموعها في المنهجية الماركسية إنما مؤقلمة بشكل وظيفي لفرض بناء الاقتصاد الاشتراكي ، فتصبح بالتالي طرقاً أو وسائل تطبيقية في إطار المنهجية الماركسية .

إذن بالإمكان القول أن المنهجية البورجوازية ، أقرب الى الطريقة والوسيلة .

فالواقع أن المنهجية الماركسية في أساس العديد من الطرق أو الوسائل وكذلك المنهجية البورجوازية في أساس العديد من الطرق أو الوسائل أو المناهج . وبالتالي فالمناهج البورجوازية الخمسة (الأقليمي ، المحصولي ، الحرفي ، الأصولي ، الوظيفي) هي طرق أو وسائل يعمل بها في المنهجية الماركسية أيضاً كما ذكرنا آنفاً ، الأمر الذي يجعلنا نتساءل عن المنهجية البورجوازية بالضبط نظرياً كمنهجية فنراها في المفهوم الميتافيزيكي للوجود وبملموسية ، ملتصقة بالاقتصاد السياسي البورجوازي (يراجع بهذا الخصوص الهامش رقم (١١)) ، حيث التبرير للانعكاسات الاجتماعية للاستثمار الرأسمالي ، أي الإستغلال الاجتماعي للطبقة العاملة من قبل الرأسماليين مالكي أدوات الانتاج . هذا هو الأساس الذي يقوم على قانون الربح : القانون الأساسي للنظام الرأسمالي . وهذا هو المرتكز لكل الطرق أو المناهج التي رأينا في منهجية الجغرافيا الاقتصادية البورجوازية ؛ في حين أن الأمر بالعكس بالنسبة للمنهجية الماركسية القائمة على الاقتصاد السياسي البروليتاري (يراجع بهذا الخصوص الهامش رقم (١١)) ، الذي يقضي على الإستغلال الاجتماعي للطبقة العاملة بقضائه على الملكية الخاصة لأدوات الانتاج ، والذي يشكل الأساس الذي يقوم عليه قانون التلبية القصوى لحاجات الناس المعيشية والتعايشية المتزايدة والمتنامية ، القانون الأساسي للنظام الإشتراكي . وهذا هو المرتكز لكل الطرق أو الوسائل أو المناهج التي رأينا في المنهجية الماركسية (الموازين ، الخرائط ، الطرق الرياضية ، الاحصاء ، الخ . .) والتي تأخذ بها المناهج البورجوازية أيضاً .

منهجية الجغرافية الاقتصادية الماركسية وطرقها

فالجغرافية الاقتصادية هنا من العلوم الاجتماعية ومنهجيتها العملية والنظرية هي الجدلية الماركسية ـ اللينينية . وهذه المنهجية تحدد بشكل عام أسلوب تناول الظواهر المدروسة وتستعمل في الوقت نفسه كأساس لمجموعة من الطرق العلمية المختصة المستعملة في الجغرافية الاقتصادية للدراسة الملموسة وحل المسائل المتعلقة بالتوزع العقلاني للانتاج الاشتراكي وتنظيم قسمة العمل الاجتماعي على مستوى البلد .

فالنظرية الماركسية ـ اللينينية تشكل الأساس للجغرافيا الاقتصادية ، من أجل إلقاء الضوء الكشاف على القوانين الاقتصادية العاملة في المكان ، ومن أجل تطبيق المؤشرات الكمية والحسابات الدقيقة ، الرامية الى تحديد الفرص الاقتصادية الهادفة الى تقييم الأقاليم والخيرات الطبيعية والموارد المادية والبشرية وأيضاً امكانيات هذا التنظيم أو ذاك في التوزع الاقليمي لقوى الانتاج وتطورها . كما أن هذه النظرية تسمح بتقدير دور التكنيك في الجغرافيا الاقتصادية ، بأكثر ما يكون من الدقة ، وأيضاً باستشفاف التطور العلمي والتكنيكي ، وبالتالي وضع التوقعات الجغرافية العلمية .

وبالمناسبة فإن كل من ماركس وأنجلز ولينين لم يكن من الجغرافيين ولا الجغرافيين ـ الاقتصاديين . وأعمالهم كلهم تتواجد ، بالأفضلية ، في نطاق الفلسفة والاقتصاد السياسي والتاريخ والاحصاء وغيرها من العلوم الاجتماعية . إنما الظاهرة الجغرافية ـ الاقتصادية للبحث تصل الى درجة عالية من الأهمية ، وكذلك الوقائع المدروسة من قبل الجغرافيا الاقتصادية تتداخل بشكل عضوي في الأنظمة الاجتماعية ، بحيث أن كلاسيكيي الماركسية ـ اللينينية أعارو الانتباه للعديد من المسائل الجغرافية بشكل عام والجغرافية ـ الاقتصادية بشكل خاص ، مما أدى الى جعل أعمالهم تعج بالأفكار والتماثلات والوقائع ، التي تعود للجغرافيا الاقتصادية .

والجغرافيا الاقتصادية السوفييتية تنطلق من واقع كون طريقة انتاج الخيرات المادية هي العامل المقرر لتطور وتوزع الانتاج الاجتماعي .

وهي تدرس عمليات توزع الانتاج في إطار تطورها وردود الفعل المتبادلة فيما بينها وكونها شروطاً لبعضها البعض . كما أنها تدرس المستوى الحالي لتطور الانتاج في البلاد وتوزعه بالمقارنة مع المستويات السابقة لتطوره وتوزعه وكذلك اللاحقة المتوقعة في المستقبل ، تطوره وتوزعه في إطار الاتحاد السوفييتي بمجموعه وكذلك مختلف أقسامه . وفي الوقت نفسه تهتم الجغرافية الاقتصادية بالتوزع الجغرافي للخيرات الطبيعية وكذلك الاختلاف في الظروف الطبيعية وأيضاً توزع السكان وخصائصهم الوطنية والثقافية الخ . . .[٢٣] . وتستعمل لتجسيد ذلك مختلف الطرق ، فما هي ؟ .

طرق البحث في الجغرافيا الاقتصادية الماركسية وخصائصها

تستعمل الجغرافيا الاقتصادية وبشكل واسع طرق البحث التاريخية والخرائطية والمقارنة والاحصائية والرياضية وغيرها ، مما يؤخذ به أيضاً في العلوم الأخرى . فمن الصعب أن نجد اليوم علماً لا يستعمل الاحصاء والرياضيات . كما أن الطريقة التاريخية دخلت في كل العلوم من دون استثناء . أما الطريقة الخرائطية ، الأكثر ما يكون خاصية بالعلوم الجغرافية ، فقد أصبحت وسيلة تحليل علمي في التاريخ والجيولوجيا والبيولوجيا والجيوكيميا وغيرها من العلوم . والشيء نفسه يقال بالنسبة للطريقة المقارنة .

---

(٢٣) هذا ولتجسيد هذه الاهتمامات بشكل ملموس في مهام بالامكان مراجعة كتاب :

Alexei Lavrichtchev, Géographie Economique de L'U.R..S.S., Editions du Progrès . Moscou 1968, traduit du russe , Introduction p. 67 (Lavrichtchev. Géographie Economique, p.. . . . . فيما بعد)

حيث يبرز شبه تاريخ عملية بناء الاشتراكية في الاتحاد السوفييتي ، إن صح التعبير .

فالمجمع الأصيل بين الطرق المذكورة ، في الجغرافيا الاقتصادية ، يؤخذ به لدراسة تشكل الشبكات والأنظمة والبنى المكانية الاقليمية ، التي يخلقها المجتمع خلال تاريخه ، وفي الوقت نفسه دراسة مستويات تطورها ، من أجل الوصول الى قوانين تشكلها وتطورها وطرق التوقع فيها وسائل بنائها وإدارتها . هذا مع الإشارة الى التندرج في الدراسة هنا من البسيط الى المعقد . كما أن غرض البحث في الجغرافيا الاقتصادية يقوم على الانتقال من الظاهرة في المكان الى الظاهرة في الزمان وبالعكس من التحليل التاريخي الى التحليل الجغرافي . والطرق الرياضية تلعب هنا دور الجمع أو بالأحرى الربط للخصائص الجغرافية والتاريخية لنفس الظاهرة موضوع الدراسة ، إنما في وحدتها الجدلية ، في تكاملها المتناغم . وبالمناسبة فدراسة التحركات السكانية ، في الجغرافيا الاقتصادية ، تُبرز أوضح ما يكون العلاقات المكانية ـ الزمانية (الجغرافية ـ التاريخية) كما للجغرافيا الاقتصادية تشطيرها الجيو ـ اقتصادي في المكان والزمان . ويبرز هنا الأمر بأوضح ما يكون في عملية تقييم الأقاليم (الولايات المتحدة الأميركية ومختلف مراحل استصلاح الأرض من الشرق الى الغرب ، دراسة المدن . لندن ، الخ . . .) . إنما تنبغي الإشارة هنا الى العقبات الطبيعية وكذلك الاجتماعية ، التي غالباً ما تفصل بين المراحل . ولا تقل أهمية هنا دراسة الدورات الجيو ـ اقتصادية التاريخية لمختلف الأقاليم ومقارنتها ، خصوصاً وان مدد الدورات تختلف كثيراً (مراحل تطور الزراعة والصناعة والنقل الخ . . . وتوزعها المكاني أو الجغرافي في مختلف الأقاليم . .) .

وفيما يعود للمعاينة المباشرة على الطبيعة ـ في الحقل ، بالرغم من الدور الكبير الذي تلعبه ، فالبعض يوافق عليها والبعض الآخر لا يعترف بها : وبما أنها عملية مكلفة ويؤخذ بها على المستويين الطبيعي والتاريخي ، يلجأ الباحثون الى طريقة البحث بالعينة ، حيث يمكن الحصول على معطيات إحصائية ـ ديموغرافية وإحصائية ـ اقتصادية الخ . . في منتهى الأهمية ، في الجغرافيا الاقتصادية . كما يدخل في هذا الإطار الدراسات المونوغرافية للنماذج في مختلف القطاعات الاقتصادية في توزعها الاقليمي وكذلك المؤسسات ومراكز العقد الاقتصادية ، الزراعية منها والصناعية والثقافية والسياسية الخ . . . وكذلك المقاطعات وأنظمة الاسكان والنقل . كما تنبغي الإشارة الى ان أنظمة الانتاج والاسكان وشبكة الطرق ونقل المسافرين تشكل شروطاً لبعضها البعض . كذلك وبالمناسبة لا بد من الإشارة الى الأخذ بالطرق الاجتماعية للتحليل في دراسة المدن .

هذا ولا بد من الإشارة بصدد دراسة الأقاليم الاقتصادية الى لزومية الأخذ بطريقة البحث بالموازين ، حيث الموازين المادية والموازين ما بين القطاعات وموازين الانتاج والاستهلاك وموازين العمل وموازين المالية العامة وموازين مختلف الخيرات

الطبيعية واستعمالها : الوقود ، الطاقة ، المياه . فطريقة الموازين واسعة الاستعمال لدى الإقتصادي الجغرافي ف. ليونتيف ومريديه ومنهم و. إيزرد ، كما سوف نرى .

وهذه الطريقة هي الأكثر ما يكون أهمية وخاصية واستعمالاً في الجغرافية الاقتصادية . فالمبررات الاقتصادية لإقامة المؤسسات ، كإختيار المنطقة الاقتصادية ومكان بناء المؤسسة ونقل المواد الأولية والمحروقات والطاقة والماء الخ . . . اللازمة لهذه المؤسسة ، كل ذلك يقوم على أساس الموازين الاتحادية وموازين المناطق لانتاج السلع الرئيسية واستهلاكها . فعند اختيار المنطقة الاقتصادية الأنسب ما يكون لإقامة مؤسسة ما ، يؤخذ بعين الاعتبار أيضاً المؤسسات الصناعية الثقيلة المنوي بناؤها في نفس المنطقة وكذلك تخصص المنطقة الاقتصادية المعنية والتعاون فيما بين المؤسسات القائمة فيها واحتياطي اليد العاملة وأيضاً المناطق المجاورة ، حيث سوف تستهلك المنتجات النهائية للمؤسسة المنوي بناؤها وطاقة انتاجها . فاستعمال طريقة الموازين هنا ذو أهمية كبيرة ، سواء أكان من الناحية العملية لإقامة الجغرافية العقلانية للانتاج الاجتماعي أو لدراسة مسائل توزعها .

وملفت للنظر ، في الجغرافيا الاقتصادية ، دور الطريقة المقارنة ، في المكان والزمان بالطبع ، بحيث تختلط مع الطريقة التاريخية . كما أنها تحل محل التجربة المستحيلة هنا . وهي في نهاية الأمر قريبة من الطرق الرياضية ، من جرّاء المؤشرات التي تستعمل في التحليل للجدوى الاقتصادية . فهذه الطريقة المقارنة لمعرفة التماثل والتعاكس تمكّن من معرفة النماذج ، التي لا غنى عنها للخرائط الاقتصادية ـ الاجتماعية .

والطرق الرياضية أخذت تتزايد أهميتها مؤخراً لتحليل ودراسة المعلومات بأسرع ما يكون من الوقت ، لأجل اختيار المكان المناسب للمؤسسة ، الأمر الذي يرفع من مستوى الموازين الآنفة الذكر .

أما الخرائط الاجتماعية ـ الاقتصادية ، كلوحة لنتائج البحث في الجغرافيا الاقتصادية ، والتي أصبحت من الوسائل العلمية في البحث الجيو ـ اقتصادي ، فيؤخذ بها بشكل واسع اليوم . وهنا فنحن تجاه التحليل البصري ، المقارن بالطبع ، والطريقة الخرائطية والتحليل المخططي والاحصائي وكذلك التحليل بتعديل الخرائط وتحليلها الرياضي ، لإرتباطها بالنماذج الرياضية بالطبع ، وأخيراً التحليل الآلي المباشر للخرائط بعد التصوير بالأقمار الصناعية والمراكب الفضائية الخ . . . وفي كل ذلك لا بد من الطرق الرياضية[٢٤] ، التي لها دور كبير في تجديد الطرق التقليدية في الجغرافيا

---

(٢٤) للتوسع بهذه الطرق وكيفية استعمالها بالتفصيل يراجع كتاب :

Saouchkine, Geog. Ec. p.p. 309-312

الاقتصادية ، وبشكل خاص عبر الخرائط . إنما ينبغي أن لا يؤدي ذلك الى الصنمية بالنسبة للطرق الرياضية بل الى الوظيفية .

وبالتالي فطريقة الخرائط على أنواعها من خرائط عامة ومخططات مختلفة ، واسعة الاستعمال في الجغرافيا الاقتصادية . والخارطة في الجغرافية الاقتصادية ليست مجرد مثال إنما جزء لا يتجزأ من كل عمل اقتصادي ـ جغرافي . فهي التي تكشف النقاب عن خصائص عملية توزع حقول الاقتصاد الوطني وكذلك المؤسسات .

هذا وكما رأينا تستعمل الجغرافيا الاقتصادية في أبحاثها أيضاً ، الطريقة الاحصائية ، التي لا غنى عنها في أي علم من العلوم اليوم ، وحيث طريقة البحث بالعينة ، وغيرها . وهذه الطرق تتكامل فيما بينها ، وكما رأينا ، وليست حكراً على الجغرافية الاقتصادية ، بل تستعمل في العلوم الأخرى وفي النظامين أيضاً .